المحاضرةالسابعة: بازل 3 و دورها في ادارة المخاطر المصرفية

عقب حدوث الأزمة المالية العالمية اجتمعت لجنة بازل للرقابة المصرفية لإعداد معايير جديدة أكثر صرامة مكمّلة لما جاء في مبادئ اتفاقية بازل –2– سميت ببازل –2, 5– في جويلية 2009 ليتمّ تطبيقها على الصعيد الدولي 1جانفي2011 تحت اسم اتفاقية بازل –3– والتي تهدف إلى معالجة مشاكل توريق الرهونات.

أسباب ظهور اتفاقية بازل –3–

في أعقاب الأزمة المالية العالمية اجتمع زعماء المجموعة العشرين (G20) مسؤولي البنوك المركزية عام 2009 بهدف وضع لوائح وقواعد أكثر صرامة بخصوص رؤوس المال خاصة ولتكون نتائج أي أزمة مالية مستقبلية أقل ضررا.

في هذا الإطار، أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية موافقة كل من رؤساء البنوك المركزية ومسؤولين في الهيئات التنظيمية من 27 دولة من الاقتصاديات الرائدة في العالم على سنّ قواعد أكثر صرامة فيما يخصّ مفهوم رأس المال والسيولة في الثاني عشر سبتمبر 2010 وسميت بذلك بازل –3– ممثّلة بجملة من معايير تنظيمية جديدة، ليتم تطبيقها بالتدريج حتى بداية 2019.

تحسين نوعية وبنية رأس المال

قرّرت لجنة بازل دعم وتحسين نوعية رأس المال الخاص بالبنك لزيادة قدرتها على امتصاص الخسائر الناجمة وضمان متانة وصلابة النظام المالي المصرفي ,برفع الحد الأدنى لرأس المال من 2% إلى 4,5%.

– **الشريحة الأولى:** (رأس المال الأساسي)ويتمثّل أساسا في حقوق المساهمين والتي تعتبر النواة الصلبة للبنك يتم الرفع التدريجي من 2% إلى حدود 4,5% مع بداية 2015 وبالنسبة للشريحة الأولى الإضافية (الاحتياطات المعلنة، أدوات مالية أخرى...) فسوف تنتقل من 2% سنة 2012 إلى 1%سنة 2013 ثم 1,5% سنة 2014 لتبقى عند هذا المستوى، ليتم إذن رفع متطلّبات رأس الشريحة الأولى من 4% إلى 6% خلال نفس الفترة.

- **الشريحة الثانية:** بالنسبة لهذه الشريحة والتي تضم مختلف الأدوات المستعملة لجلب الديون، فسوف تنخفض بشكل تدريجي من 4% إلى غاية 2%ابتداءا من 2015.

إذن يمكن القول أن اتفاقية بازل –3– قامت بتغييرات جوهرية فيما يخص المتطلّبات الدنيا لرأس المال إذ قامت بالغاء الشريحة الثالثة لرأس وأضافت رأس المال التحوطي وبهذا سيصبح الحد الأدنى لرأس المال 10,5% مقابل 8% في بازل –2–، وأيضا عملت الاتفاقية على الرفع من نوعية وجودة نسبة النواة الصلبة والذي يمثل أقوى عنصر في رأس المال الخاص بالبنك.

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة النواة الصلبة (حقوق المساهمين)	2	3,5	4	4,5	4,5	4,5	4,5	4,5
نسبة الشريحة الإضافية	2	1	1,5	1,5	1,5	1,5	1,5	1,5
رأس المال الفئة –1–	4	4,5	5,5	6,0	6,0	6,0	6,0	6,0
رأس المال فئة – 2–	4	3,5	2,5	2	2	2	2	2
رأس المال التحوطي	–	–	–	–	0,625	1,25	1,875	2,5
الحد الأدنى من اجمالي رأس المال	8,0	8,0	8,0	8,0	8,0	8,0	8,0	8,0
الحد الأدنى من اجمالي رأس المال+ رأسمال التحوُّط	8,0	8,0	8,0	8,0	8,625	9,25	9,875	10,5

2–تغطية المخاطر

خصّصت اتفاقية بازل جزءا من رأس المال لتغطية المخاطر الناجمة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين.

3-إدخال نسبة الرافعة المالية

أدخلت الاتفاقية نسبة جديدة سميت بنسبة الرفع المالي (Levrage Ratio) بهدف وضع حدّ لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي الناتجة عن زيادة منح القروض المصرفية، وهو السبب الذي أدّى إلى افلاس العديد من البنوك قبل وقوع الأزمة المالية مقابل عدم كفاية رأس المال الخاص لامتصاص الخسائر. لهذا أدخلت هذه النسبة كضمان إضافي لمواجهة المخاطر الأساسية، وهي عبارة عن نسبة اختيارية قدرها (3%>) من الشريحة الأولى لرأس المال وتُحسبُ عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{اجمالي الديون}} > 3\%$$

4-تنظيم سياسة الإقراض

تكلمت الاتفاقية عن هذا الشأن وألحّت عن ضرورة عدم ربط سياسة منح الاقتراض مع السياسة أو الدورة الاقتصادية للدول إذ في حالة ازدهار الاقتصاد تنشط البنوك بشكل كبير في تمويل الاقتصاد أمّا بالنسبة للعكس أي حالة الركود فتتراجع نسبة الاقراض.

5-التخفيض من المخاطر النظامية

إنّ الخطر الذي يمُسُّ النظام المصرفي يسبّب اضطرابات في النظام المالي وبالتّالي زعزعة الاستقرار في الاقتصاد الكلّي. ولهذا عَمدت لجنة بازل على تعزيز متطلبات الحيطة في القطاع المالي بإدخال، معيار جديد وهو معيار السيولة فاقترحت الاتفاقية نسبتين أساسيتين .

***معيار السيولة على المدى القصير: (LCR) (Liquidity coverage ratio)**

يتطلّب من المصارف بالاحتفاظ بأصول عالية السيولة لتغطية التدفق النقدي خلال مدّة اقصاها 30 يوم وهذا لضمان قدرة البنوك على تمويل نفسها ذاتيا في حال ما إذا وقعت أي أزمة ويتم حسابه على النحو التالي:

- $(LCR) = \frac{\text{رأس المال الاجمالي}}{\text{صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$

فحسب الاتفاقية الأصول السائلة العالية الجودة يضم كل من احتياطات البنوك لدى البنك المركزي، ديون الأوراق المالية أو الأوراق المالية المضمونة من قبل البنك المركزي،... فالهدف الأساسي من هذه النسبة

مراقبة البنك داخليّا والقيام بالاجراءات التصحيحية وفي الوقت المناسب في حالة نقص أو حتّى عسر السيولة.

*** معيار السيولة طويل الأجل: (Net Stoblefunding ratio)**

الهدف من هذه النسبة هو توفير للمصارف مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها خاصّة في فترة الضّيق المالي أو الضغط التي ممكن أن تستمر لمدّة أطول نتيجة مثلا يتراجع في الأداء وبالتالي تراجع في الربحية... وتحسب على النحو التالي:

$$(NSFR) = \frac{\text{المواد المستقرة المتاحة لسنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقر لسنة}} \geq 100\%$$

فحسب الاتفاقية تتمثّل الموارد المستقرة في رأس المال الخاص والأسهم الممتازة... أمّا بالنسبة للحاجة للتمويل فهي مجموع قيم الأصول المموّلة من قبل البنك.

وبهذا يصبح معدّل كفاية رأس المال على النحو التالي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى+ الثانية}}{\text{مخاطر القروض (75%)+مخاطر السوق (5%)+المخاطرالتشغيلية(20%)}} \geq 10{,}5\%$$